رؤيـــة

▪ ساطع راجي

الناخب الأثول

تصارعت القوى السياسية بقسوة على المواقع الأولى في القوائم الانتخابية؛ وصل الصراع الى التشهير وأحياناً الى فك الشراكة وهدم البيوت الانتخابية، ومثلما دخلنا مرحلة رمادية في تسجيل التحالفات بعد إعلان المفوضية وقتها إغلاق باب التسجيل لفسح المجال أمام المتنازعين دخلنا مرة أخرى مرحلة رمادية لكن أقصر لتسجيل القوائم؛ وفي الحالتين يظهر بوضوح أن القوى السياسية تعتمد في وجودها على نوع محدد من الناخبين يمكن تسميته ب" الناخب الأثول" وهو ذلك الناخب الذي يختار المرشح الأول في القائمة لأنه الأقرب للعين واليد؛ هذا الثول ينتج برلماناً مشوهاً حيث تتكدس مئات آلاف الأصوات غالبا عند المرشح الذي يحمل الرقم واحد ويصعد بهذه الأصوات الى البرلمان مرشحون لايعرفهم أحد أو بلا شعبية، لكن هذا الثول ليس متوفراً بإستمرار ولذلك تخيب التوقعات من وقت لآخر بينما تستمر القوى السياسية في رهانها على الناخب الأثول.

الاعتماد على الناخب الأثول هو المهيمن في السباق الى البرلمان ابتداء من الانشقاقات والانقسامات المتكررة والتي تعالج لاحقاً بتحالفات في وقت تشكيل الحكومة والثول الانتخابي هو الذي يدفع الزعيم السياسي الى تغيير اسم حزبه من دورة الى أخرى محاولاً اصطياد ناخبين ثولان يظنون إن الزعيم تغير بتغيير اسم حزبه وتحول من رجل عصابات الى داعية سلام ومن لص محترف الى رجل البر والإحسان ومن كائن طائفي أو عنصري جلف الى سياسي وطني يؤمن بالحقوق والقانون وحفظ الحريات العامة والخاصة.

الناخب الأثول يظهر بأشكال متعددة، فهو شاب أنيق أو طالب جامعي يصدق أن الحزب الذي يقدم دائماً نفس الوجوه سوف يسمح بصعود شبان الى السلطة تطبيقاً لدعاية التغيير والدماء الجديدة ثم يظهر لاحقاً أن قصد الزعيم بالشبان هم ابناؤه وأقاربه هو وبقية قادة الحزب المسنين، والناخب الأثول قد يكون شيخاً لعشيرة يظن نفسه مهماً وذكياً فيحضر ويهوس في كل احتفال حزبي الى أن يسقط في فخ زعيم نصاب يتحدث عن دور العشائر وضرورة الاستعانة بها وبشيوخها ليتبين إنه يريد استخدامهم في التهريب والنزاعات المسلحة، والناخب الأثول قد يكون عاطلاً عن العمل يقضي أيامه في شتم الحكومات والمسؤولين ويلعن الانتخابات لكنه يشارك فيها ويصوت لمرشحين لايوفرون له عملاً بسبب عماه الطائفي أو جشعه الغبي، والناخب الأثول قد يكون عجوزاً مسناً يدعو ربه ليل نهار بإنزال سخطه على المسؤولين لكنه ينتخب هو هؤلاء خوفاً على ما يناله من راتب او املاً براتب لن يوفر له حياة لائقة رغم الضيم الذي عرفه في الدوائر الحكومية للحصول على هذا الراتب، وأحياناً يكون الناخب الأثول مواطناً مغترباً يعيش في عز بلاد الكفر ثم ينتخب لنا مؤمنين صالحين يسرقون حتى مال النبي أو يتجاهل التعددية في بلاد المهجر حيث يعيش وينتخب عنصريين يحلمون بالتطهير العرقي ويدافعون عن الإبادات الجماعية، والناخب الأثول يركض لسنوات أحياناً خلف فاشلين وفاسدين لمجرد قناعته بخطاباتهم عن الحقوق والمساواة والوطنية والنزاهة والمدنية رغم إنه يتفرج على مسلسل خيبتهم ومقاولاتهم السياسية منذ سنوات.

الدور التخريبي للناخب الأثول لا يقتصر على سوء خياراته وتحمسه الأعمى وانما يمتد الى الانطباع الذي يتركه عند الحكام فهم بسببه يعتقدون أن لا علاقة بين ما يقدمونه من اداء ووصولهم الى الحكم وبقاؤهم فيه ويعتقدون أيضاً إن المواطن الصالح الذي يجب التعامل معه وتقدير الظروف وفقاً لعقليته هو الناخب الأثول والا فإن بقية المواطنين هم اعداء للوطن ومغرضين وحاقدين ينفذون خططاً اجنبية لإلحاق الضرر بالبلاد.

يصعب نقاش الناخب الأثول فهو موجود لكي يتم استغلاله من النصابين فقط وهو رغم تكرار خيباته إلا إنه لن يعترف بخطأ قراراته، هو ربما يسمع أو يقرأ كل مواصفات الناخب الأثول ولديه الجرأة لاتهام الملايين بالثول الانتخابي لكنه يستبعد تماماً إنه من بينهم حتى لو واجهته بقراراته الانتخابية السابقة ورهاناته الخاسرة، فالناخب الأثول هو ذلك الذي لا يراجع تاريخه الانتخابي ولا يتراجع عن منح ثقته لزعيم اللصوص الذي يخدعه كل مرة بتغيير بعض صبيانه أو تغيير اسم حزبه لا أكثر.

أما الناخب الطبيعي فهو ذلك الذي لايؤمن بمنح فرصة ثانية للحزب أو للزعيم الفاسد أو الفاشل، هو الناخب الذي يحدد هدفاً واضحاً لمشاركته ويقيس قرارته بنتائجها وليس بالتفسيرات والتأويلات والأعذار، الناخب الطبيعي هو الذي يغادر اتجاهه السياسي حتى لو كان الزعيم ملاكاً طالما أن هذا الزعيم يتعرض مراراً وتكراراً للخيانة من صبيانه كما يقول هو لتبرئة نفسه، الجهة التي لاتنتج إلا ساسة لصوصا وقتلة لايمكن التعويل عليها مهما كان تاريخها وهذا هو الفرق بين الناخب الأثول والناخب الطبيعي.

قوانين حق الملكية الفكرية.. حماية للإبداع

□ جاسم عاصي

(٣)

المؤسسات والمهام

لا شك وكما ذكرناه أعلاه في ما يخص الوعي الخاص والعام ؛ إن من يقوم على بناء الوعي هي المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الخاصّة والعامّة،وكل ما من شأنه النهوض بذلك كالأندية الرياضية والنقابات والفرق المسرحية والمنظمات الأدبية والفكرية بعامّة. إن مهمة المؤسسة الرسمية،إضافة إلى دورها الوظيفي العام،فهي مؤسسة بانية للعقل،عبر تطبيقات فعلية . ولعل أولى هذه التطبيقات الإنجاز الوظيفي . فالمواطن حين تُنجز معاملته دون مداخلات مخالفة للقوانين،ونقصد لجوئه إلى الفساد المالي والإداري،فانه إنما يضع حجراً جديداً في بناء تركيبة الإنسانين ؛ الموظف والمواطن . إن القانون ما وجد إلا لكي يكون دليل تطبيق للموظف،وبعكسه يُعد خرقاً وفساداً . أما المواطن المتشدد مع نفسه،فهو الحجر الأول الذي سوف يتحكّم بالموظف. فالوعي أساس مكين لدرء الخطر المرتقب. وهذا يسري بطبيعة الحال على المؤسسات الأخرى ذات المساس بحياة الإنسان كالمستشفيات ودوائر الدولة الأخرى . ما نريد أن نحققه من ذكر هذا ؛ إن المؤسسة الرسمية من حيث لا تدري تؤسس لوعي خاص،وذلك بتطبيقها للقوانين.

أما مؤسسات المجتمع المدني،وهي كثيرة في الدوّل ذات التوجه المدني في سياستها. ففي منظومتها المؤسسة الكثير من المهام التي تصب جميعها في مجمل وعي الإنسان بطبيعة حياته الجديدة. لكن التذكير للإنسان بما ينتظره من خلال تشكّل وجوده. خاصة تلك القوى الخفية التي تحاول أن تعرقل مثل هذه المسيرة،فما على المنظمة إلا أن تعد برنامجاً خاصاً مواكباً للمتغيرات،هدفه التذكير بما يقترب من توعية هذا الإنسان بما يواجهه . والفعاليات في هذا الخصوص كثيرة ومختلفة الوسائل والأساليب،لاسيّما الاستعانة بالمنظمات والتجمعات ذات الاختصاص كالفرق المسرحية والاتحادات الثقافية. من هذا نجد ثمة رؤى تخص وظائف هذه المؤسسات نجملها في ما يلي:

١- شرح معنى الملكية الفكرية وتوضيح معالمها عبر إقامة الندوات والحلقات الدراسية .

٢- وضع دراسة مقارنة للقوانين المحلية والعالمية الخاصة بحماية الملكية الفكرية ووضع اقتراحات لتطوير هذه القوانين.

٣ - إقامة حملة ترويجية لموضوع حماية الملكية الفكرية داخل المؤسسات، ووضع تصوره لها.

٤- المشاركة في الفعاليات المختلفة،واستغلالها للترويج لحقوق لحماية الملكية الفكرية ونشاطاتها المختلفة.

٥- التزاور بين المنظمات في البلد الواحد، وبين البلدان على الصعيدين العربي والعلمي، بغية التعرّف على المستجدات في هذا الشأن .

٦- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تسهيل مهمة الأداء الوظيفي في هذه المنظمة أو تلك .

٧- مراقبة الأداء وتثمين العاملين كل وفق أدائه،لتفعيل مبدأ المنافسة.

الرؤى والنظر إلى الآفاق

أمام هذه المسميات التي من شأنها النهوض بمجمل القوانين والتشريعات،لابد من تقديم تصورات هي أقرب إلى المقترحات منها إلى الحلول . ولكن يبقى الحل الأساسي كامن في ؛ التجديد في القوانين وفق متغيّرات الحياة،وتطبيق تلك القوانين بما يضمن السلامة الفكرية،ثم بالتالي مراقبة ما يجري في مجال تنفيذها. لذا نرى جملة من المقترحات نلخصها في ما يلي :

١- توفير الحماية الكافية للحقوق الأدبية للمؤلف بما في ذلك بعد وفاته ،أو سريان القانون على ورثته باعتبارهم من يُدير مصنفاته ويُحقق انتشارها. وبعكس ذلك توكل المهمة إلى جهة مختصة ،تقصد عدم إهمال الجهد الإنساني الذي وفره المؤلف في حياته .

٢- سن القوانين التي تعترض على النسخ والنقل العشوائي لنتاج المؤلفين بما في ذلك الترجمة وإعداد الرسائل الجامعية والبحوث المتخصصة .

٣- إعطاء دور أساس لدائرة الوثائق والمخطوطات،ومنحها صلاحيات موجبة تمكّنها من السيطرة على كل ما يُستجّد في حقل التأليف والنشر. بما في ذلك حفظ الصوّر الفوتوغرافية التي تؤرخ للأمكنة وتحمي الذاكرة الجمعية .

٤ - التحكم في وسائل إخراج المؤلفات،وذلك بالوقوف مع المؤلفين في مساعدتهم الجزئية لإخراج الكتاب بشكل لائق يضمن له الانتشار والإقبال.

٥ - توفير وسائل الترويج للكتاب،من خلال الدوريات وإقامة الجلسات للتعريف،واستغلال وجود المجالس والصالونات، والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والتي ذكرناها في موقع سابق، لتأخذ دورها. .

٦- مراقبة ما يُقدّم من خلال البث المباشر كالإذاعة والتلفزيون ودور السينما،والوقوف قانونياً إزاء ما من شأنه إفساد الذوق الخاص والعام .

٧ - تجديد إقامة الدورات من أجل توعية الكادر الجديد،والتعريف بالمستجد في هذا الحقل.

٨ - إضفاء الحماية على فناني الأداء أو عازفين سواء في التسجيلات السمعية أو البصرية وضمان حقوقهم المهنية.

٩ - حماية حقوق هيئات الإذاعة على برامجها،بما فيهم المطربين والمؤدين والعازفين والمشرفين على أدائهم كالملحنين والإداريين والإعلاميين.

١٠ - عقد الندوات والاجتماعات وإقامة ورّش العمل دورياً،للوقوف على نشاطات المؤلفين والاحتفاء بجهودهم والتعرّف على مشاريعهم بغية تقديم العوّن لهم .

١١ - استحداث دائرة خاصة،لها صلاحيات واسعة تحت مسمى (دائرة حماية الملكية الفكرية) يُديرها متخصصون من المؤلفين مثلاً، ممن يجد في نفسه القدرة.

١٢ - نشر الوعي العام والخاص في ما يخص الحماية الفكرية، لزيادة التبصر بالمجريات.

١٣ - تقديم الدراسات والبحوث حول قضايا الملكية والعمل على متابعة تطور موضوعات وتطبيقات الملكية الفكرية وتشجيعها ونشرها.

١٤- متابعة الكفوئين من المؤلفين والمبدعين في الحقول الأخرى، بغية تكريمهم.

١٥ - زيادة العمل في إقامة المسابقات بخصوص التأليف أكثر من مرة في السنة الواحدة ،وحبذا لو كانت مقننة وفق الاختصاص،أي النوع أو الجنس.

> إن مهمة المؤسسة الرسمية، إضافة إلى دورها الوظيفي العام، فهي مؤسسة بانية للعقل، عبر تطبيقات فعلية. ولعل أولى هذه التطبيقات الإنجاز الوظيفي. فالمواطن حين تُنجز معاملته دون مداخلات مخالفة للقوانين ،ونقصد لجوئه إلى الفساد المالي والإداري،فانه إنما يضع حجراً جديداً في بناء تركيبة الإنسانين ؛ الموظف والمواطن.

لليسار در

دروس من الماضي

□ حسين عبد الرازق

تحتاج بعض الأحداث والمواقف للعودة للخبرة التاريخية والاستفادة من دروس الماضي ، ويحفل تاريخ حزب التجمع الذي تأسس منذ أكثر من ٤٢ عاماً بعديد من الخبرات والدروس.

في نهاية سبعينيات القرن الماضي قُدم عدد من الشيوعيين المصريين والشاعر الكبير أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام عيسى للمحاكمة أمام القضاء العسكري . أعددنا مشروع بيان في حزب التجمع ضد القرار ومحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري . ذهبت إلى خالد محيي الدين .. الأمين العام لحزب التجمع في ذلك الحين لأعرض عليه مشروع البيان . وافق بالطبع على صدور البيان ، ولكنه أبدى ملاحظة مهمة للغاية.

قال خالد محي الدين أن الرأي العام لن يصدقكم وسينتقدكم ، لسبب بسيط أنكم . كحزب . لم تعترضوا عندما أحيل خصومكم من الإخوان المسلمين للمحاكمة أمام القضاء العسكري ، وهم مدنيون أيضا مثلهم مثل الشيوعيين .

تذكرت حينها قصة المادة ٩٨(أ) و٩٨(أ)مكرر و٩٨(ب) والتي أضيفت لقانون العقوبات عام ١٩٤٦ في عهد إسماعيل باشا صدقي بهدف محاربة الشيوعية والشيوعيين ، ولم يحدث طوال التاريخ المصري أن حكم على شيوعي بهذه المواد لسبب بسيط ، وهو عدم لجوء الشيوعيين المصريين للعنف في نضالهم وتمسكهم المبدئي بالعمل السياسي السلمي ، بينما تعاقب هذه المواد على " استعمال القوة أو العنف أو الإرهاب" بالمقابل فقد حوكم ، "الإخوان المسلمين" وجماعات الإسلام السياسي كالجماعة الإسلامية بهذه المواد ، حُكم عليهم لحملهم السلاح وممارستهم للعنف والإرهاب! .

وقد تسربت هذه المواد إلى قانون العقوبات من خلف ظهر السلطة التشريعية .

فبعد فشل حكومة إسماعيل باشا صدقي ، في القضاء على العناصر الوطنية والديموقراطية عام ١٩٤٦ ، تقدم إسماعيل صدقي لمجلس النواب بمشروع قانون لإضافة هذه المواد لقانون العقوبات المصري قرب نهاية الدورة البرلمانية . واستقى صدقي هذه المواد من قانون فاشي أصدره بقانون ديكتاتور إيطاليا " موسوليني" عام ١٩٣٠ ، ورفض مجلس النواب الملكي هذا القانون ، وأنتهز إسماعيل صدقي إنتهاء الدورة البرلمانية ، فأصدر المشروع بموجب المرسوم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ في غيبة البرلمان ، وعندما عاد البرلمان للانعقاد لم يعرض رئيس الوزراء مرسوم القانون على المجلس مخالفاً بذلك الدستور ، وثار جدل طويل حول دستورية القانون فتقدمت الحكومة بمشروع جديد يدخل تعديلات على هذه المواد ، وعارضه النواب ، وقال فكري أباظة ، إني أدفع بأن التشريع المعروض على حضراتكم مناقض للدستور المصري ، ومناقض للمواثيق الدولية التي قبلتها مصر وأنضمت إليها كميثاق الاطلنطي وميثاق جمعية الأمم المتحدة، كما أنه مناقض لمباحث المؤتمر المنعقد الآن في جنيف باسم جمعية الأمم المتحدة ، ومن ثم هو مناقض لالتزام مصر في معاهدة مونترية " من حيث تمشي التشريعات المصرية على غرار التشريعات الحديثة ، كما أنه يشذ عن القواعد المقررة في القانون الجنائي ، وأضاف موجهاً الحديث لوزير العدل .. إني أحذرك بأن هذه التشريعات الجريئة في ألفاظها وتعبيرها والخالية من الذوق الفقهي السليم ، لا تدعو إلى الفخار ورفع الرأس عالياً .

وظل القانون يتعثر في مجلس النواب والشيوخ إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون صدور هذا القانون ، ثم صدر القانون في غيبة الحياة النيابية بموجب القانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ ! .

واليوم ومع توالي الاتهامات والقضايا لعدد من الشخصيات العامة ، وبعضهم جزء أصيل من النظام الحاكم في مصر والتي تستند إلى ما تقوله أجهزة الأمن السياسي ، أعود بالذاكرة إلى عام ١٩٨١ عندما أصدر الرئيس السادات قرارا باعتقال ١٥٣٦ مصرياً ومصرية من الجماعات الإسلامية والمسيحية وقادة الأحزاب والقوى السياسية وأعضاء مجالس النقابات المهنية والعمالية ومواطنين عاديين ، من بينهم ٢٣ من قادة وكوادر حزب التجمع ، وعرفت هذه الحملة بـ " حملة سبتمبر" وفجأة أعلن السادات وأجهزة إعلامية عن ضبط قضية تخابر مع الاتحاد السوفيتي المتهم الأول فيها " محمد عبد السلام الزيات" رئيس جمعية الصداقة المصرية السوفيتية ونائب رئيس الوزراء عقب الانقلاب الساداتي في أيار ١٩٧١ ، ونشرت أجهزة الإعلام أسماء المتهمين ومن بينهم قباري عبد الله ود. محمود القاضي وحسين عبد الرازق ود. فؤاد مرسي ود، محمد أحمد خلف الله ، وكمال الإبراشي وصبري مبدى وفريدة النقاش ود. لطيفة الزيات ، ومحمد عودة ود. أمينة رشيد .. الخ

وبعد حملة تشهير وقحة وتحقيقات شكلية أمام المدعي العام الاشتراكي ثم نيابة أمن الدولة إنهارت المؤامرة وثبت تلفيق أجهزة الأمن للقضية من الألف إلى الياء وتم حفظ التحقيق والإفراج عن الجميع ، وكان قد أطلق على هذه القضية اسماً كودياً " التفاحة" .

والخوف أن تكون إتهامات وقضايا اليوم هي " التفاحة " رقم ٢ ، وتنتهي بعد أن يتم تلويث سمعة المتهمين إلى لاشيء .

ويقع العبء على النيابة العامة والنيابة العسكرية في حسم هذه الأمور بسرعة ، إما بأن تعلن براءة المتهمين من التهم الموجهة إليهم من أجهزة الأمن ، أو يحيلوهم إلى المحاكمة ليفصل القضاء " العادل " في الأمر برمته .

قضية للمناقشة

بين المصنع و"الكومباوند"

□ فريدة النقاش

يشعر المرء بسعادة غامرة حين تقول الإحصائيات إن البطالة قد تراجعت في مصر ، ولكن الرؤية الأشمل والأعمق للوضع الاقتصادي في البلاد تقول لنا إن هذا التراجع ليس دليلاً على زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي الذي طالما أكدت خبرة تقدم الشعوب والبلدان أنهما أي. الصناعة والزراعة. ليسا مجرد مجالين من مجالات النشاط الاقتصادي ولكنهما أساس إستقلال القرار السياسي وعنوان سيادة الدول وقدرتها على الإفلات من شبكة التبعية التي تنسجها الاحتكارات الكبرى حول رقاب الشعوب والبلدان ، لنهب ثرواتها ، وتربطها بعجلة الرأسمالية العالمية وهي تغلق أمامها بالضبة والمفتاح كل طرق الإفلات من هذا المصير .

ويزداد الأمر تعقيدا حين يتبنى الحكام وأجهزة الإعلام عن إقتناع. بل وعقيدة. نظرية أن الرأسمالية هي نهاية التاريخ كما قال المفكر الأمريكي " فوكوياما " بعد سقوط المنظومة الاشتراكية وتفكك الإتحاد السوفيتي ، وإن كان فوكوياما قد راجع نظريته بعد إنفجار الأزمات الكبرى في النظام الرأسمالي ، وهي الأزمات التي كادت تطيح بالإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٨ كما أنها انعكست على الإقتصاد العالمي كله.

ولكن الموقف الجديد " لفوكوياما " جاء متأخراً وبعد فوات الاوان ، بعد أن كانت البلدان الصغيرة التي سقطت في قبضة الاستعمار الجديد وطابعه الإقتصادي الأساسي قد تورطت في شباك التبعية التي إزدادت إحكاماً بعد سقوط الإتحاد السوفيتي الذي طالما كان عوناً لهذه البلدان وهي تكافح من أجل استقلالها وتتطلع إلى التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية .

ويؤدي الاقتناع الشائع بين غالبية حكام ما يسمى بالعالم الثالث بأن نمط التنمية الذي إختارته ليس ضرورياً فقط ، بل حتمي أيضاً وواقع الأمر أن هذا النمط هو " الروشتة" التي أصدرتها وعممتها الاحتكارات الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي ، وفرضتها عبر الأذرع الطويلة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهيئة المعونة الأمريكية ، مقابل قروض تراكم الديون على هذه البلدان .

ويتبنى الحكام هذا النمط باعتباره إختياراً وليس إجباراً ويكرسون كل أدواتهم من الإعلام للمؤسسة الدينية للقمع لفرضه على الشعوب ، وتهميش وإسكات أي حوار جدى مع القوى السياسية والاجتماعية التي تدعو إلى نموذج آخر للتنمية بعد أن درست تجارب البلدان القليلة التي تجنبت " روشتة" البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ورفضت الانصياع للإملاءات حتى لا تسقط في شباك " الديون" التي هي الطريق السريع للتبعية ، وإفقار الشعوب ، ونهب ثرواتها ، وربطها السريع لآماد طويلة بسياسات ترفضها الشعوب التي تتطلع للعدالة والكرامة الإنسانية وعلاقات دولية قائمة على الندية والتكامل ، وتناضل بإصرار من أجل تحقيق أهدافها ، وينفجر الغضب في موجات متلاحقة كما حدث في بلادنا.

ومن علامات الحماقة أن يشهد حكام مباشرة حالة السقوط المروع التي تسببها الأزمات الكبرى الناتجة عن مثل هذه الاختيارات السياسية والاقتصادية دون أن يتعلموا منها ، وهم يجدون أنفسهم فجأة أمام الغضب " الساطع" لشعوبهم جراء اختياراتهم لنمط تنمية معاد في جوهرة لمصالح هذه الشعوب . وليس تجنب الحوار المجتمعي حول السياسات رغم التشدق به من قبل الحكام ، لكنه بدوره إختيار ، فهم يعرفون جيداً الطبقة والفئات الاجتماعية التي تتبنى هذه السياسات مصالحها ، ويعرفون تناقض هذه المصالح. جذرياً. مع مصالح الغالبية الساحقة التي هي ملح الأرض ومنتجو ثروات البلاد ، ووقود الإنتفاضات والثورات وصانعة التاريخ .

وهم يعرفون أيضاً أن وجود الطبقات الشعبية عبر منظماتها وممثليها الحقيقيين طرفاً في أي حوار مجتمعي سوف يتوصل هذا الحوار بالقطع إلى نتائج أخرى عبر فعالية جماهيرية ديناميكية هي جوهر الديموقراطية .

وفي هذا السياق تتجلى بصورة لا لبس فيها قضية الدفاع عن الحريات العامة كأداة جماهيرية فعالة وليست ديكوراً كما هي الآن ، وتلك مهمة لابد أن نعترف أن القوى التقدمية والاشتراكية والديموقراطية عامة لم تنجزها بعد ، وعلى طريق هذا الإنجاز الذي لا مفر منه سوف تتحقق بعض الأمنيات الشعبية وربما يكون أهمها هو استرداد المصريين للثقة في قدرتهم على التغيير إلى الأفضل ، أليس هذا هو مضمون تاريخهم الحديث كله .